بعد تعزيز أداء القطاع غير النفطي عن طريق سياسات التنويع

«الوطني»: الإمارات شهدت نمواً قوياً بعد الأزمة المالية العالمية

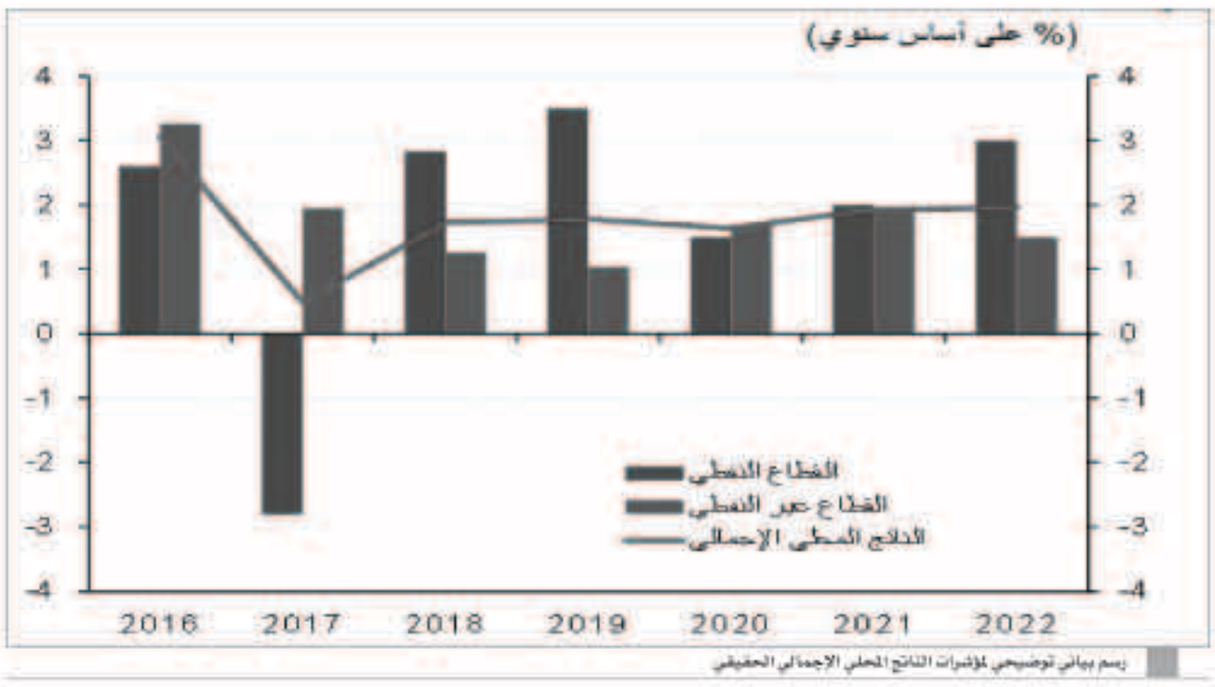

رسم بياني توضيحي لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

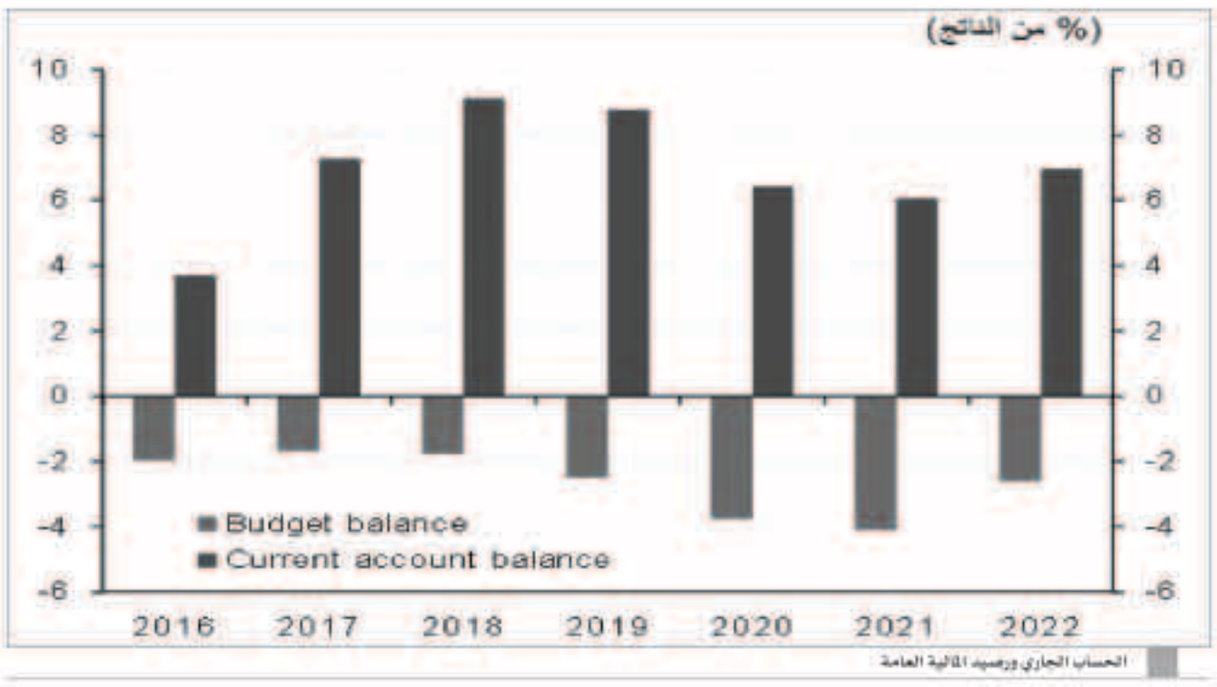

الحساب الجاري ورصيد المالية العامة

- دبي دعمت الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديث اللوائح الخاصة بمسرعات وحاضنات الأعمال
- أبو ظبي تبنت حزمة تحفيز مالي لمدة ثلاثة أعوام بـ 13.6 مليار دولار في 2018 لدعم برنامج المسرعات الحكومية
- الإصلاحات بالإمارات تواجه بعض العقبات بسبب تباطؤ النمو العالمي والتوترات الجيوسياسية الإقليمية

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن الإمارات شهدت نمواً قوياً بعد الأزمة المالية العالمية حتى في الوقت الذي كان الاقتصاد العالمي يعاني من ضعف النمو. وكان التعافي السريع في الفترة الممتدة من 2010-2014 واسع النطاق، حيث تم تعزيز أداء القطاع غير النفطي عن طريق سياسات التنويع ومن خلال الموقع الاستراتيجي التي تتميز به الإمارات كمركز رئيسي للتجارة الدولية وأنشطة الأعمال التجارية. وبعد تراجع أسعار النفط في العام 2014، بدأ النمو غير النفطي الحقيقي يتباطأ ليصل إلى 1.7% في العام 2018 مقابل 6.2% في عام 2014. وساهم استمرار تصاعد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة على مدار فترة زمنية طويلة في التأثير سلباً على ثقة المستثمرين وإضعاف حجم التجارة، مما أدى إلى تراجع الاستهلاك الخاص والاستثمار. وقد تأثرت أوضاع المالية العامة بهذه الظروف، مما دفع إلى اتخاذ سلسلة من التدابير لكبح عجز الميزانية.

وفي الآونة الأخيرة، أثر تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والعقوبات الأمريكية على إيران على نمو الاقتصاد والصادرات. وسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي نمواً ضعيفاً بلغت نسبته 0.3%، على أساس سنوي، في الربع الأول من العام 2019 إلا أن معدل النمو الكلي للاقتصاد بلغ 3.7%، على أساس سنوي، مدعوماً بنمو القطاع النفطي (+ 12.4% على أساس سنوي)، وكان النمو غير النفطي أقل من 1% على أساس سنوي لثلاثة أرباع متتالية (منذ النصف الثاني من العام 2018) الأمر الذي يعكس تباطؤ الاقتصاد بوتيرة أكبر وذلك على الرغم من زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل ملحوظ في العام 2018 (+ 13.9%) وهو الأمر الذي يشير إلى استمرار ضعف الطلب من القطاع الخاص. وهناك أيضا تقارير حديثة تشير إلى تراجع وتيرة خلق فرص العمل في العام 2019 على خلفية تقليص الوظائف في قطاعي النقل والاتصالات.

ومن جهة أخرى، ظل إنتاج النفط مستقراً نسبياً في العام 2019، حيث بلغ في المتوسط 3.06 مليون برميل يومياً حتى شهر سبتمبر، أي أقل من متوسط الربع الرابع من العام 2018 البالغ 3.28 مليون برميل يومياً. ويعزى هذا الأمر إلى انضمام الإمارات لاتفاقية الأوبك وحلفائها لخفض حصص الانتاج والتي تهدف إلى تخفيف إمدادات النفط العالمية في ظل تباطؤ نمو الطلب على مصادر الطاقة.

سياسات ضبط المالية العامة

أثر انخفاض الاستهلاك الخاص والاستثمار بنسبة 0.5% و0.7% في العام 2018 على التوالي، على النمو الحقيقي. وانعكس هذا الضعف في الطلب المحلي في انخفاض الواردات من السلع والخدمات التي تراجعت بنسبة 3.2% في العام 2018. إلا أن التحسن الذي شهده نمو الائتمان للشركات والقطاعات الصناعية بنسبة 5.8% في العام 2018 مقابل 2.8% في العام 2017 لم يساهم في تهدئة ضعف ثقة المستثمرين، إذ تراجع متوسط مؤشر مديري المشتريات إلى 55.5 في عام 2018 مقابل 56.1 في العام السابق. وأدت السياسات المالية الحذرة إلى تزايد التأثير السلبي على النمو، إذ تقلص الاستهلاك العام والاستثمار بنسبة 1.6% و0.1% على التوالي في 2018. وتركزت الجهود الحكومية على ضبط أوضاع المالية العامة على إثر تراجع أسعار النفط في العام 2014 الذي أدى إلى انخفاض إيرادات الحكومة الإتحادية بحوالي 26.1% تقريبا في العام 2015، مما أثر على نمو القطاع غير النفطي، إذ تراجع إلى 1.3% في العام 2018 مقابل 1.9% في عام 2017. وفي ذات الوقت، تحسنت أوضاع المالية العامة وانخفضت حساسية الميزانية اتجاه تقلبات أسعار النفط خاصة في ظل فرض الضرائب الإنتقائية في أكتوبر 2017 وضريبة القيمة المضافة في أوائل العام 2018.

وقد أدى تطبيق الضرائب الإنتقائية وضريبة القيمة المضافة إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود المحلية إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 3.1% في عام 2018. وفي ظل تلاشي اثر الضرائب الإنتقائية في الربع الرابع من العام 2018، دخل التضخم الأساسي إلى منطقة الانكماش. وفي عام 2019، أثرت عدة عوامل على الأسعار المحلية بما في ذلك ضعف الطلب المحلي الخاص والائتمان الممنوح للشركات والقطاعات الصناعية (2.6% منذ بداية العام حتى أغسطس)، إضافة إلى انخفاض أسعار الإيجارات - التي تراجعت بأكثر من 5% خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 على خلفية زيادة العرض وتقلص أعداد الوافدين. ومع تلاشي تأثير ضريبة القيمة المضافة، دخل التضخم النطاق السالب متراجعا بنسبة 2.0%، على أساس سنوي، في أغسطس.

وساهم ارتفاع أسعار الفائدة الإماراتية الذي بدأ في العام 2016 بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة الأمريكية - في ضوء ربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي - في شح السيولة وضعف طلب القطاع الخاص. كما تأثر القطاع العقاري ايضا بارتفاع تكاليف الاقتراض بالإضافة إلى ارتفاع رسوم معاملات البيع، في حين تأثر جانب العرض سلبا على خلفية تخمة المعروض مما تسبب في تراجع الأسعار منذ العام 2015. وكان انخفاض أسعار العقارات أكثر وضوحاً في دبي، بتراجع بلغت نسبته 7.3% في العام 2018، حسب بيانات بنك التسويات الدولية. واستمر تزايد العرض في القطاع العقاري في التأثير على أسعار العقارات في العام 2019، إذ تراجعت الأسعار في دبي وأبو ظبي بنسبة 10% و7.7% على أساس سنوي في يوليو على التوالي. لذلك، شكلت حكومة دبي لجنة عليا للتخطيط العقاري لتنظيم المشروعات سعياً للحد من انخفاض الأسعار من خلال تنظيم وتيرة تنفيذ المشاريع لتحقيق التوازن بين جانبي العرض والطلب.

كيف تفاعلت السلطات مع تباطؤ النمو؟

اعتمدت الحكومة الإماراتية سلسلة من التدابير الهيكلية وسياسة مالية توسعية سعياً منها لتحفيز نمو القطاع غير النفطي. وتهدف الإصلاحات الهيكلية بشكل رئيسي إلى تقليل تكلفة ممارسة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار. وقامت الحكومة بخفض او الغاء الرسوم المفروضة على حوالي 1500 خدمة تتعلق بإصدار وتجديد تصاريح العمل وخدمات الترخيص الصناعية ومنحت تأشيرات الإقامة للعاملين الأجانب من ذوي الخبرة في المجالات الطبية والبحثية والفنية. وأطلقت الحكومة برنامج الضمانات الائتمانية بقيمة 100 مليون درهم من خلال مصرف الإمارات للتنمية لتوفير حلول تمويلية إستراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة. والأهم من ذلك، صدر مؤخراً قانون استثمار يرفع نسبة الملكية الأجنبية خارج المناطق الحرة المحددة والسماح للمساهمين الأجانب بتملك حتى 100% من الشركات في 122 نشاطاً تجاريا مختلفاً ضمن 13 قطاعاً. كما دعمت دبي الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحديث اللوائح الخاصة بمسرعات وحاضنات الأعمال من خلال رفع نسبة الملكية إلى 100% وخفض التكلفة في قطاعات الطيران والعقارات والسياحة، هذا إلى جانب خفض رسوم ممارسة أنشطة الأعمال.

ومن جهة أخرى، تبنت أبو ظبي حزمة تحفيز مالي لمدة ثلاثة أعوام بقيمة 13.6 مليار دولار (50 مليار درهم) في عام 2018 لدعم برنامج المسرعات الحكومية. ويشمل ذلك البرنامج حوالي 50 مبادرة تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الناشئة والقطاعات الصناعية والسياحية والتكنولوجية من خلال جذب الاستثمارات واستحداث نظام جديد للتراخيص الخاصة بأعمال التكنولوجيا. وطبقت أبو ظبي أيضا نظام تراخيص فوري، للحصول على الموافقات السريعة. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) في العام 2018 برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة بهدف دعم أجندة النمو الحكومية من خلال منح عقود المشتريات لموردي أدنوك على أساس تبنيهم لبرنامج التوطين وتشجيعهم على اعتماد سلاسل التوريد المحلية. بالإضافة إلى ذلك، شرعت أدنوك في تنفيذ استثمارات جديدة في قطاع التكرير وإنتاج الغاز الطبيعي المسال والغاز النفطي المسال والبتروكيماويات خلال الفترة الممتدة ما بين 2018-2021 بقيمة 45.0 مليار دولار أمريكي (165 مليار درهم) لزيادة القيمة المضافة للصناعات الهيدروكربونية.

استمرار صعوبة أوضاع البيئة الخارجية

تواجه الإصلاحات بعض العقبات التي تشمل تباطؤ النمو العالمي والتوترات الجيوسياسية الإقليمية. إذ تأثر النمو العالمي سلباً من جراء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وحالة عدم اليقين التي تلتها، كما شكلت ضغوطاً على الطلب وقطعت سلاسل التوريد الإقليمية. وقد أثر فرض الرسوم الجمركية من قبل الحكومة الأمريكية على صناعة الصلب والألمنيوم الإماراتية (إذ نمت الأخيرة بنسبة 1.8% في عام 2018 مقابل 20.8% في عام 2017) والتي شكلت منتجاتها حوالي 15.2% من صادرات الإمارات غير النفطية في عام 2018. وأدت تلك التطورات العالمية إلى تضييق آفاق الصادرات غير النفطية وقلصت من تأثير تدابير تعزيز النمو التي تبنتها الحكومة. إلا أن البيئة التجارية العالمية السلبية قد أتاحت الفرصة للإمارات لإعادة توجيه تجارتها نحو الأسواق الخليجية، إذ ارتفعت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من الصادرات غير النفطية الإماراتية من 23.2% في العام 2017 إلى 34.1% في العام 2018. وتصدرت السعودية القائمة باستحواذها على 16% من صادرات الإمارات غير النفطية.

وكان للتوترات الجيوسياسية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران تأثيرات سلبية على قطاع إعادة التصدير الإماراتي. وأصبحت البنوك أكثر تردداً في تمويل العمليات التجارية المتعلقة بإيران خشية التعرض للعقوبات الأمريكية. وتأثرت دبي، باعتبارها إحدى المراكز الرئيسية التي ترتبط إيران بالعالم الخارجي، بإعادة فرض العقوبات بما أثر على تراجع نشاط إعادة التصدير من الإمارات إلى إيران - الذي يشكل حوالي 15% من إجمالي إعادة التصدير - بنسبة 40.2% في العام 2018 (رسم بياني 2).

النظرة المستقبلية

لا تزال آفاق النمو في الإمارات قوية نسبيا بدعم من القطاع النفطي الذي يتوقع أن ينمو بنسبة 3.5% في العام 2019. إلا أن توقع تمديد اتفاقية الأوبك وحلفائها حتى نهاية عام 2020، إلى جانب ضعف الطلب العالمي، قد يضغط على نمو القطاع في عام 2020، إذ من المتوقع أن يسجل نمواً نسبته 2.2% فقط خلال الفترة الممتدة ما بين 2020-2022. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بوتيرة معتدلة تصل إلى 1.0% في العام 2019 قبل أن يرتفع إلى حوالي 1.8% في 2020-2021 مع انعكاس تأثير الإصلاحات الهيكلية وحزمة التحفيز المالي وإكسبو دبي 2020. أما في العام 2022، فمن المتوقع أن يتراجع النمو إلى 1.5% مع تلاشي تأثيرات الحوافز التي استحدثتها أبوظبي وإكسبو 2020.

وفي ذات الوقت، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم اعتبارا من العام 2020، بعد أن ينكمش بنسبة 1.9%- في 2019 على خلفية توقع تراجع الإيجارات بنسبة 5.5%. أما في عام 2020 وما بعد ذلك، فقد يكتسب التضخم المزيد من الزخم ليصل في المتوسط إلى 2.4% في عامي 2020-2022 مدعوماً بتزايد الطلب. وستظل أسعار النقل منخفضة على المدى المتوسط نتيجة لضعف أسعار النفط، في حين قد تتزايد الإنشطة المرتبطة بالسياحة بالتزامن مع اكسبو 2020.

وسيؤثر ضعف أسعار النفط على الإيرادات الحكومية، والتي سوف تنخفض من 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 إلى حوالي 28.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2020-2022. من جهة أخرى، سترتفع النفقات في عامي 2019 و2020 على خلفية الخطط الحكومية لتعزيز النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، نتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2019 وأن يصل إلى 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2020-2022. إلا أن الوضع المالي لا يزال قويا حيث يمكن للإمارات تحمل موقف مالي توسعي معتدل خلال السنوات القليلة المقبلة في ضوء توافر الهوامش المالية المرتفعة والحيز المالي الكبير.

وقد يتراجع نمو الصادرات وإعادة التصدير على المدى المتوسط على خلفية بطء نمو الطلب العالمي والعقوبات المفروضة على إيران، وسيؤدي تراجع أسعار النفط وكذلك خفض الإنتاج إلى تقليص فائض الحساب الجاري، إلا أنه سيظل عند مستوى جيد عند نسبة 8.8% في 2019، قبل أن يتراجع إلى حوالي 6.5% في عامي 2020-2022. وستظل الإمارات مركزاً لجذب لاستثمار الأجنبي المباشر بدعم من الأساسيات القوية والإصلاحات الحكومية والمناخ الداعم للاستثمار.

كما تساهم صناديق الثروة السيادية والاحتياطيات الأجنبية في توفير مصدات أمان ضد الصدمات الخارجية. وتقدر الأصول الإجمالية لصناديق الثروة السيادية جهاز أبو ظبي للاستثمار ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية وشركة مبادلة للتنمية بأكثر من 1,100 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى الاحتياطيات الرسمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي البالغة 102 مليار دولار أمريكي، وتوفر تلك الصناديق احتياطات هائلة ومساحة مالية كافية يمكن استخدامها لدعم القطاع غير النفطي وتعزيز النمو متى ما اقتضت الحاجة لذلك.

إلا أنه على الرغم من ذلك، هناك بعض المخاطر السلبية التي ما تزال تؤثر على آفاق النمو على المدى المتوسط. ويعتبر الاقتصاد الإماراتي هو الأكثر عرضه للمخاطر على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لتباطؤ الاقتصاد العالمي نظراً لما يتسم به من انفتاح كبير. ويمكن أن تؤدي الرياح المعاكسة الناتجة عن ضبابية الوضع الجيوسياسي العالمي والإقليمي إلى التأثير على معدلات النمو وتدفع بجهود التنويع إلى التباطؤ. كما ستواصل العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران في التأثير على نشاط إعادة التصدير، خاصة بالنسبة لدبي، ولا يزال تأثر الاقتصاد بأسعار النفط بشكل أحد أهم المخاطر، وقد يحد تركيز الاقتصاد غير النفطي على قطاعات محددة مثل البناء والسياحة واللوجستيات لنسب النمو لأن تلك القطاعات لا يمكنها مواصلة النمو بنفس الوتيرة المرتفعة التي شهدتها في السابق. كما أن النمو المنخفض لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيساهم في تزايد الضغوط وإضعاف الطلب الخارجي. إضافة إلى ذلك فإن المخاطر المحلية المتعلقة بالضعف المستمر للقطاع العقاري وتوقعات استمرار خفض أسعار الفائدة قد تؤثر سلبا على أداء البنوك من خلال انخفاض جودة الضمانات وارتفاع المخصصات وانخفاض صافي الدخل من الفائدة. إلا أنه في ظل جهود البنك المركزي الأخيرة للحد من تعرض البنوك للقطاع العقاري يمكن التحكم في تلك المخاطر في الوقت الحالي.

بشكل عام يواجه الاقتصاد الإماراتي مخاطر سلبية إلا أنه يمكن موازنة تلك المخاطر لتوافر عدد من المزايا الإيجابية كالإصلاحات الهيكلية ووجود بيئة أعمال مواتية للاستثمار، وتواصل الإمارات صدارتها على مستوى المنطقة العربية في مؤشر «سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» الصادر عن البنك الدولي، حيث احتلت المرتبة السادسة عشرة عالميا في 2019، إضافة إلى تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتساهم البيئة التنظيمية المواتية، إلى جانب البنية التحتية الجيدة، في تعزيز مكانة الإمارات كالوجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى المنطقة، كما أن جهود الإصلاح التي تهدف إلى تعزيز النمو وتبسيط الإطار التنظيمي والحد من القيود المفروضة على الملكية الأجنبية وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى بدء برنامج الضمانات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ستنعكس جميعها بفوائد إضافية على بيئة الأعمال. وعلى المدى القصير، سيعزز معرض إكسبو 2020 المقبل من نمو القطاع غير النفطي في العام 2020 مع إمكانية امتداد بعض الآثار الإيجابية على مدى السنوات القليلة القادمة.

«جلف سات» للاتصالات و«بال سات» تجددان اتفاقية التعاون المشترك

لقطة جماعية بعد توقيع اتفاقية التعاون

اعلنت شركة جلف سات للاتصالات، (Gulfsat)، الشركة الرائدة والمتخصصة في تقديم حلول الاتصالات والبث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، عن تجديد اتفاقية التعاون معبالسات (Palsat)، اول شركة فلسطينية للأقمار الصناعية تابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وذلك لبث الباقة الفضائية للقنوات التلفزيونية الفلسطينية.

وقد جاء تجديد الاتفاقية في مدينة اسطنبول ضمن فعالية أقامتها شركة جلف سات في ظل حضور سفير دولة الكويت في تركيا السفير غسان الزواوي والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة جلف سات السيد محمد الحاج، ومدير قطاعي التجاري والمبيعات في الشركة د. رياض دغلس.. أما عن الجانب الفلسطيني شارك المشرف العام على الاعلام الفلسطيني ورئيس مجلس إدارة بال ساتالوزير أحمد عساف،والسفير الفلسطيني في تركيا. قايد مصطفى والرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بالسات مازن حمارشه إضافة الى نخبة من فريق عمل الشركتين.